

فاظهر المراد بمرادها حرج الظاهر لبقاء الاحتمال ولا يدق
 به فقال لحيج النقص والمفسر لكن لما كان هذا التقسيم لوجه
 لم يذكر حقيقة كان او جازا لقول ان حرج وان طلق وبعث
 واشترت لظهور المراد بها بكنة الاستحلال وحكمه يعلقوا الحكم بين
 الكلام وفيه معناه معاد حرج سيق عن العربية اي السنة نظر
 اي وجه نصيب للمحك كما طلق او حركه كان موجبا للحكم بان
 قام معناه معناه في اجاب الحكم لكونه صريحا فلا يحتاج الى التبرؤ
 الكتابة ما استعمله اي استعمله في قوله ولا يفرق بين حقيقة
 كان او جازا فليكن عن الرجل بالنسبة الى له وهي حقيقة وعن الصبر
 باق العيا ويحجز مستلذا لفظ الصبر فان المراد بها لا يفرق
 بدون الفرية فان هو لا يميز بين اسم واسم المبدلة اخرى وكما انه
 لا يجبا لعلها الابائية او ما يقود مقامها من دلالة المبالغة
 في المراد فلا يحكم ما لم يزل بسبب رتبها وكما ان الطلقة
 كالباين والحرام سميت بها بالكلمات جازا لها معلومها فان
 غير متراد المراد ولكن بالتردد مما يفرق بين حال البيوتنة من
 الخيرات والقرابة والكلام سفاهت الكتابة سميت بها ولذا
 يحتاج الى تباين الازالة التردد عمل موجبها ولا يجعل كتابة عن الفصح
 حركات جازية لتأثيرها في تقطع الكلام فان ما يكون كتابة
 عماله على ما جعل كتابة عنه ولفظ الطلاق لا يوجب البيوتنة

هذا هو المراد بالكتابة
 في قوله ولا يفرق بين حقيقة
 كان او جازا فليكن عن الرجل
 بالنسبة الى له وهي حقيقة
 وعن الصبر باق العيا ويحجز
 مستلذا لفظ الصبر فان المراد
 بها لا يفرق بدون الفرية فان
 هو لا يميز بين اسم واسم
 المبدلة اخرى وكما انه لا
 يجبا لعلها الابائية او ما
 يقود مقامها من دلالة
 المبالغة في المراد فلا
 يحكم ما لم يزل بسبب رتبها
 وكما ان الطلقة كالباين
 والحرام سميت بها بالكلمات
 جازا لها معلومها فان غير
 متراد المراد ولكن بالتردد
 مما يفرق بين حال البيوتنة
 من الخيرات والقرابة والكلام
 سفاهت الكتابة سميت بها
 ولذا يحتاج الى تباين الازالة
 التردد عمل موجبها ولا
 يجعل كتابة عن الفصح حركات
 جازية لتأثيرها في تقطع
 الكلام فان ما يكون كتابة
 عماله على ما جعل كتابة
 عنه ولفظ الطلاق لا يوجب
 البيوتنة

فعل من عملها جفا تعني ولا اعتدي واستعدي رجلا وانت حجة
 الواقع بها حرج واعتدي حقيقة للحنث واليد على البيوتنة فلا
 يحل نفسه لكن يحتمل اعتداء نعم الله والزواج واعتداء الدارم
 او الحرق فاذا نوى الحرق ان كان بعدا الحخذ ثبت به الطلاق
 اقضاء وان صحته المهر بعد الحرق بعقد الطلاق ضرر وهي
 تزفع باصل الطلاق ولا حاجة الى وصفه وهو البيوتنة وان كان
 فيه يكون جازا عن الطلاق لان الطلاق سبب الاعتداء وحكم
 استبرج حركه كاعتدي اذ هو يفرج بالقصور ومن العدة الحائز
 كحتم ان يكون للوطن وطلب الولد والزوج باخر فاذا نوى الطلاق
 جاء التفصيل وان واحدة حتم عند قومك وعندك واحدة
 الت او انها الطلقة فحذو معانها ان طالق بطلقة واحدة
 فاذا نوى كان دلالة على الفصح اذ ذكر الصفة بسبب ان ذكر
 الموصوفه عاملا بوجبه وهو التوحيد واللازمة الكلام الفصح
 لان الكلام وضع للافهام على الكتابة فصور لتوقفه على السنة و
 ظهر هذا القادون فيما يدعى بالاشبهات فيخذ القاذون بصريح الزنا
 ولو فالجامعة فلانه لحد عليه واما الاستدلال بغيره
 فهو العمل بظاهره من الكلام واريديه قصدا ويعلم قبل
 المثال ان ظاهره ليس فينا والامانة لانه انما يصح في
 ما ثبت بطله لفظه لغة اي ركنين غير زيادة ولا نقصان

فعل